دور خصائص المصرف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية

■ د.اسماعيل عيسى محمد حويلي*

● تاريخ استلام البحث 2026/01/08م ● تاريخ قبول البحث م2026/04/11م

■ **الملخص:** ● DOI https://doi.org/10.5281/zenodo.20030788

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور المعدل لخصائص المصارف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية. وقد ركزت الدراسة على ثلاث خصائص رئيسية للجان المراجعة، هي: حجم اللجنة، استقلاليتها، وعدد اجتماعاتها السنوية، فيما تم قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال ثلاثة محأور رئيسية: الموارد البشرية، المشاركة المجتمعية، والمنتجات والخدمات، كما اعتمدت الدراسة المنهج الكمي التفسيري، مستخدمة منهجية النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM) لاختبار النموذج المفاهيمي والفرضيات، عبر تحليل العامل التوكيدي (CFA) للتحقق من صدق وثبات أدوات القياس، وذلك باستخدام برنامج AMOS، كما جمعت البيانات الثانوية من التقارير السنوية لسبعة مصارف تجارية ليبية للفترة من 2007 إلى 2021، وتم تحويل المعلومات غير المالية إلى مؤشرات كمية قابلة للتحليل باستخدام تحليل المحتوى الكمي. وقد أظهرت النتائج أن خصائص المصارف، بما في ذلك الحجم، العمر، والرافعة المالية، تعمل كعوامل معدلة تعزز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مؤكدا بذلك أهمية هذه الخصائص في تحسين جودة الإفصاح. كما بينت النتائج وجود علاقة إيجابية واضحة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح، مع بعض الاختلافات بحسب طبيعة البعد محل القياس.

● **الكلمات المفتاحية:** خصائص المصرف - **الإفصاح** عن المسؤولية الاجتماعية - لجان المراجعة.

*أستاذ مساعد - قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي- Email: ismailehoely2018@gmail.com

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

The Role of Bank Characteristics in Enhancing the Relationship Between Audit Committee Characteristics and Corporate Social Responsibility Disclosure in Libyan Commercial Banks

■ Dr.Esmael A. Hawiely*

■ **Abstract:**

This study aimed to examine the moderating role of bank characteristics in strengthening the relationship between audit committee characteristics and the level of corporate social responsibility (CSR) disclosure in Libyan commercial banks. The study focused on three key audit committee characteristics: committee size, independence, and frequency of annual meetings. CSR disclosure was measured across three main dimensions: human resources, community involvement, and products and services. The study adopted a quantitative explanatory approach and employed Structural Equation Modeling (SEM) to test the conceptual model and research hypotheses. Confirmatory Factor Analysis (CFA) was used to assess the validity and reliability of the measurement instruments, utilizing AMOS software. Secondary data were collected from the annual reports of a sample of seven Libyan commercial banks over the period 2007–2021, and non-financial information was transformed into quantifiable indicators through quantitative content analysis. The findings revealed that bank characteristics, including bank size, age, and financial leverage, play a significant moderating role in enhancing the relationship between audit committee characteristics and CSR disclosure, highlighting the importance of these characteristics in improving disclosure quality. The results also demonstrated a positive relationship between audit committee characteristics and the level of CSR disclosure, with variations across different disclosure dimensions

● **Keywords:** Bank Characteristics; Corporate Social Responsibility Disclosure; Audit Committees.

*Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi

■ مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بكل من الحوكمة المؤسسية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility Disclosure – CSRD) وتشكل تقارير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أداةً رئيسية لتقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة، وتعزيز الثقة المؤسسية في بيئات الأعمال ذات المتطلبات المتعددة والمتغيرة (Yasin, 2021)، في هذا الإطار، تبرز لجان المراجعة (Audit Committee)، كأبرز آليات الحوكمة الداخلية بوصفها إحدى الركائز الأساسية لهيكل الإشراف والمراقبة داخل المنظمات، والتي تقع عليها مسؤولية متابعة التقارير المالية وغير المالية، وتعزيز جودة الإفصاح والمساءلة المؤسسية (Altuğ & Feneir, 2019).

تشير الأدبيات إلى أن خصائص لجان المراجعة تؤدي دورًا مهمًا في توجيه سياسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، من خلال الحد من السلوك الانتهازي وتعزيز الشفافية والمساءلة، إلا إن نتائج الدراسات السابقة أظهرت تباينًا ملحوظًا في طبيعة هذه العلاقة (Tran et al., 2020; Wang & sun, 2022)، وفي القطاع المصرفي، تتأثر فاعلية لجان المراجعة بعوامل تنظيمية ومؤسسية مرتبطة بخصائص المصرف ذاته، مثل الحجم والعمر والرافعة المالية، والتي تسهم في تشكيل البيئة التي تمارس فيها اللجان أدوارها الرقابية والاستشارية (الصائغ والجعيد، 2023؛ Orazalin, 2019). ورغم تزايد الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، إلا إن معظمها أغفل دور خصائص المصرف كمتغير معدل، خاصة في البيئات المصرفية الناشئة مثل ليبيا.

وعليه، تبرز أهمية النظر إلى دور خصائص المصرف كمتغير مؤثر خصائص المصرف يعزز أو يضعف العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بدلًا من الاقتصار على تحليل الأثر المباشر لكل متغير على حدة. فتكامل خصائص المصرف مع آليات الحوكمة الداخلية قد يخلق بيئة مؤسسية داعمة تمكن لجان المراجعة من أداء دورها بفاعلية أكبر في توجيه سياسات الإفصاح الاجتماعي، بما يتوافق مع

متطلبات أصحاب المصلحة والمعايير التنظيمية (Matuszak et. al., 2019; Nekhili et al., 2017). لذا تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير خصائص المصرف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مع تقديم أدلة تدعم أو تنفي التأثيرات المفترضة، وتوفير توصيات عملية لصانعي السياسات والمنظمين في القطاع المصرفي.

1.2 الدراسات السابقة

تناولت الأدبيات المحاسبية والحوكمة دور خصائص لجان المراجعة في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كآلية حوكمة داخلية، إلا إن نتائج الدراسات جاءت غير متجانسة، بما يعكس تباين السياقات المؤسسية والاقتصادية. وفيما يتعلق بحجم لجان المراجعة، فقد توصلت دراسة (Mohammadi et al., 2021) والتي أجراها على بيانات الشركات المدرجة في البورصة الإيرانية إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وبالمثل توصلت دراسة (Musallam, 2018) والتي تم إجراؤها على بيانات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين إلى نتائج مماثلة، كما دعمتها نتائج دراسة (Appuhami & Tashakor, 2017) على الشركات الأسترالية، بما يشير إلى أن زيادة عدد أعضاء اللجنة قد تسهم في تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك نتيجة تنوع الخبرات وتعزيز القدرة الرقابية للجنة.

غير إن هذه النتيجة لا تتفق مع ما توصلت إليه عدة دراسات سابقة، إذ أظهرت دراسة (Bicer & Feneir, 2019) المطبقة على المصارف المدرجة في بورصة إسطنبول، عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. كما جاءت نتائج دراسة (Othman et. al., 2014) على الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا، ودراسة الحمود، الشرمان وقادري، (2017) على الشركات المساهمة الأردنية، ودراسة (Bouaine & Hriehi,2019) على الشركات الفرنسية، متسقة مع هذه النتيجة. ويعزى هذا التباين في النتائج إلى اختلاف الأطر التنظيمية ومستوى نضج ممارسات الحوكمة ومدى استقلالية لجان المراجعة في البيئات محل الدراسة، الأمر الذي يحد من إمكانية تعميم النتائج.

تناولت الأدبيات استقلالية لجان المراجعة بوصفها أحد العوامل الجوهرية لتعزيز موضوعية الرقابة والحد من تعارض المصالح. وفي هذا السياق، أظهرت دراسة بخيت، (2018) المطبقة على المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية، وجود علاقة إيجابية بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية. كما أكدت نتائج دراسة (Mohammadi, Saeidi & Naghshbandi, 2021) على الشركات المدرجة في بورصة إيران هذه العلاقة الإيجابية، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Buallay & Aidhaen, 2018) على الشركات في البيئة الخليجية، كذلك، وجدت دراسة (Barzegar, kordi & Malaki, 2019) المطبقة على الشركات المدرجة في بورصة طهران، أثرًا إيجابيًا لاستقلالية لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

في المقابل، توصلت دراسة حافظ، (2022) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في مصر، السعودية، الأردن، كما دعمت دراسة (Amin, Iqbal & Make,2021) المطبقة على الشركات اليابانية، هذه النتيجة. وفي السياق نفسه، قدمت دراسة (Li, Mangena & pike,2012) التي أُجريت على شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات في المملكة المتحدة، أدلة على عدم وجود علاقة بين استقلالية لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ويعكس هذا التباين في النتائج احتمال أن تكون استقلالية اللجنة شكلية في بعض البيئات، أو مقيدة بثقافة تنظيمية وتشريعات لا تتيح للأعضاء المستقلين ممارسة الدور الرقابي المتوقع منهم بفاعلية.

فيما يتعلق بعدد اجتماعات لجان المراجعة، تفترض بعض الأدبيات أن زيادة عدد الاجتماعات تعكس مستوى أعلى من الاجتهاد والرقابة المستمرة، مما ينعكس إيجابًا على مستوى الإفصاح. وقد دعمت هذا التوجه نتائج دراسة (Li, Mangena & Pike 2012) على الشركات المدرجة في بورصة لندن، ودراسة الحمود، الشرمان، قادري، (2017) على شركات المساهمة الأردنية، إضافة إلى دراسة (Appuhami & Tashakor, 2017) على الشركات الأسترالية، التي أكدت وجود تأثير إيجابي لاجتماعات لجان المراجعة على

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. في المقابل، أشارت دراسة (Wang & Sun, 2022) التي أجريت على الشركات الصينية، إلى عدم وجود تأثير لاجتماعات لجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهو ما دعمته نتائج دراسة المدهون وآخرون، (2021) على المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك دراسة (Madi & Ishak, 2014) على الشركات الماليزية. ويشير هذا التباين في النتائج إلى أن تكرار الاجتماعات وحده لا يكون كافيًا لتعزيز الإفصاح، ما لم يصاحبه مستوى مناسب من جودة النقاشات وفاعلية القرارات داخل لجان المراجعة.

تناولت الأدبيات خبرة أعضاء لجان المراجعة، ولاسيما الخبرة المالية والمحاسبية، بوصفها عاملًا مؤثرًا في تحسين جودة الإفصاح. ففي هذا السياق، أظهرت دراسة (Musallam, 2018) على الشركات الأسترالية وجود علاقة إيجابية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Barzegar et. al., 2019) على الشركات المدرجة في بورصة طهران، ودراسة (Mohammadi, Saeidi & Naghshband, 2021) على الشركات الإيرانية. في المقابل، توصلت دراسة دراسة المدهون وآخرون، (2021) على المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين إلى عدم وجود علاقة معنوية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهي نتيجة تتوافق مع ما خلصت إليه دراسة (Wang & sun, 2022) على الشركات الصينية، ودراسة الحمود، الشرمان، قادري، (2017) على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان. ويعكس هذا التباين اختلاف السياقات التنظيمية ومستوى فاعلية توظيف الخبرات داخل لجان المراجعة في البيئات محل الدراسة.

ما يميز الدراسة الحالية: تتميز الدراسة بتركيزها على القطاع المصرفي الليبي، الذي لم يحظ باهتمام كافٍ في الأدبيات المحاسبية والحوكمة، رغم خصوصية بيئته المؤسسية وما تشهده من تحديات تنظيمية واقتصادية. كما تسعى الدراسة إلى معالجة التباين في نتائج الدراسات السابقة بشأن طبيعة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، من خلال تبني إطار تحليلي أكثر شمولًا. كما تتميز هذه الدراسة بتناول دور خصائص المصرف كمتغير معدل في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهو جانب لم يحظ بمعالجة كافية في الدراسات، لا سيما في السياق العربي. فضلًا عن ذلك، تغطي الدراسة فترة زمنية ممتدة من (2007-2021)، بما يسمح برصد التطورات المؤسسية في القطاع المصرفي الليبي وتحليل انعكاساتها على ممارسات الحوكمة والإفصاح.

1.3 مشكلة الدراسة

في ظل التحولات المتسارعة في القطاع المصرفي، لم يعد دور المصارف يقتصر على الوساطة المالية التقليدية، بل امتد ليشمل مسؤوليات تستجيب لتطلعات المجتمع وأصحاب المصلحة، ويعد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مؤشرًا رئيسيًا على التزام المصارف بالشفافية والمساءلة وتحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (Yasin, 2021). ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة في ليبيا، التي شهدت تحولات سياسية ومؤسسية عميقة رفعت مستوى توقعات المجتمع تجاه المصارف فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية (السعدأوي، 2014).

يرتبط هذا التحول بمدى تطور آليات الحوكمة المؤسسية وخصوصاً دور لجان المراجعة كآلية إشرافية مركزية تضمن جودة الإفصاح وموثوقيته، غير إن نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية جاءت متباينة، إذ أظهرت بعض الدراسات (Barzegar, Kordi, Malaki, 2019; Bually & Aldhaeh, 2018; Mohammadi, Saeidi & Naghshbandi, 2021) علاقة إيجابية، في حين أظهرت أخرى (Bouaine & Hrichi, 2018). علاقات سلبية، بينما لم تجد دراسات (Othman et. al., 2014; Wang & Sun, 2021) أي علاقة تذكر، ويعكس هذا التباين الحاجة إلى دراسة العوامل السياقية التي قد تؤثر على فاعلية لجان المراجعة، مما يستدعي فهم أعمق لبيئات مصرفية متنوعة مثل ليبيا.

في السياق الليبي، يعد القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية في بنية الاقتصاد الوطني، وتتجلى أهميته في مدى التزامه بمبادئ الحوكمة المصرفية، وتعزيز مستويات الشفافية، والاضطلاع بمسؤولياته تجاه المجتمع المحلي، وعلى الرغم من تنامي الاهتمام بقضايا الحوكمة المصرفية وجودة التقارير المالية في المصارف الليبية (الجياش وبوسيف، 2025). فإنه لا تزال الأدلة حول الدور المعدل لخصائص المصرف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية محدودة، مقارنة بالدراسات الدولية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تحليل هذا الدور في المصارف التجارية الليبية، لفهم كيفية تعزيز خصائص المصرف لفاعلية لجان المراجعة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

- **ما دور خصائص المصرف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية؟**

■ هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تؤديه خصائص المصرف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، من خلال اختبار طبيعة هذه العلاقة والدور المعدل لكل من حجم المصرف وعمره والرافعة المالية. كما تسعى الدراسة إلى تفسير التباين في نتائج الأدبيات السابقة عبر إدراج الخصائص المؤسسية للمصرف كمتغيرات مؤثرة، وتقديم أدلة من البيئة المصرفية الليبية، كما تسهم نتائجها تدعم تطوير أطر الحوكمة وتعزيز دور لجان المراجعة في تحسين جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

■ أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في تناولها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كأحد الموضوعات الحديثة في الحوكمة المصرفية، نظرًا لدور القطاع المصرفي المحوري في دعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية. كما تسهم في توضيح الدور المعدل لخصائص

المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح، بما يعزز الفهم النظري لتفاعل آليات الحوكمة مع السياق المؤسسي. كذلك تكتسب أهميتها لتقديمها أدلة من الاقتصادات الناشئة وهي البيئة المصرفية الليبية، إلى جانب تقديم أدلة عملية لدعم تطوير أطر الحوكمة وتحسين جودة الإفصاح وتعزيز الثقة المؤسسية والتنمية المستدامة.

■ حدود ونطاق الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على المصارف التجارية الليبية المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي والتي تتوافر لديها البيانات المالية السنوية والإيضاحات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية خلال الفترة 2007–2021. وتركز الدراسة على خصائص لجان المراجعة (حجم اللجنة، استقلاليتها، وعدد الاجتماعات)، ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في أبعادها الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، والخدمات)، مع تقييم الدور المعدل لخصائص المصرف (الحجم، العمر، الرافعة المالية). وتعتمد الدراسة على التحليل الكمي للبيانات الثانوية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية، مع الإشارة إلى أن النتائج قابلة للتعميم جزئيًا على البيئات المصرفية المماثلة في الاقتصادات الناشئة.

■ الجنب النظري

● مفهوم لجان المراجعة

تعد لجان المراجعة آلية حوكمة رئيسة تعزز شفافية وجودة التقارير وتحد من السلوك الانتهازي للإدارة، فقد عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لجان المراجعة على أنها "تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وذلك لاختيار المدققين الخارجين ومناقشة عملهم وعلاقتهم مع الإدارة لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية" (بخيت، 2018: 949)، كما عرفها بنك بريطانيا على بأنها: "لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة تكون مسؤولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية والتي قد لا يكون لديه الخبرة لمعرفة تفاصيلها" (عطية، 2018: 31).

● **أهداف ومهام ومسؤوليات لجان المراجعة**

تطورت أهداف لجان المراجعة من التركيز على دعم استقلالية المراجع الخارجي ومصداقية التقارير المالية إلى القيام بدور رقابي وإشرافي أوسع ضمن منظومة الحوكمة المؤسسية، يشمل دعم مجلس الإدارة، وتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية، وضمان استقلالية المراجعين، ومراجعة التقارير المالية (الصبان وسليمان، 2005). وفي السياق الليبي، تتولى لجان المراجعة في المصارف الليبية، وفقًا لدليل الحوكمة، مهام رقابية تشمل التوصية بتعيين المراجعين الخارجيين ومراجعة تقاريرهم، والإشراف على المراجعة الداخلية وضمان فاعلية خططها، إضافة إلى متابعة وحدتي الامتثال والمعلومات المالية لضمان الالتزام بإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال. وتعكس هذه المهام دور لجان المراجعة في تعزيز الشفافية والحوكمة ودعم استقرار وكفاءة القطاع المصرفي الليبي (مصرف ليبيا المركزي، 2024).

● **أهمية لجان المراجعة**

تعد لجان المراجعة ركيزة محورية في نظم الحوكمة لما تؤديه من دور رقابي يعزز الشفافية والانضباط المالي ويقوي ثقة أصحاب المصلحة. فهي تدعم مجلس الإدارة في الإشراف المحاسبي، وتعزز استقلالية المراجعة الداخلية والخارجية، وتسهم في ضمان حياد المراجعين وموثوقية التقارير المالية، الأمر الذي جعل الإفصاح عن أعمالها متطلبا أساسيا في العديد من الأسواق تعزيزا للمساءلة والحوكمة (العكاري والجبالي، 2023).

● **ضوابط تشكيل لجان المراجعة من منظور حوكمة الشركات**

حظي موضوع تشكيل لجان المراجعة باهتمام متزايد في أدبيات الحوكمة لما له من دور في تعزيز فاعلية الرقابة وتحسين جودة التقارير المالية. وتتمثل أبرز ضوابط التشكيل في استقلالية أعضاء اللجنة عن الإدارة لضمان الحياد، حيث تؤكد المعايير الدولية ودليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي ضرورة أن يكون أغلب الأعضاء مستقلين (أحمد، 2006؛ مصرف ليبيا المركزي، 2024). كما تعد الخبرة المهنية في المحاسبة والمالية من المتطلبات

الأساسية لأعضاء اللجنة، وهو ما أكدته التشريعات الدولية مثل قانون ساربينز–أوكسلي، إضافة إلى دليل الحوكمة الليبي (الصبان وسليمان، 2005؛ مصرف ليبيا المركزي، 2024). ويحدد حجم لجنة المراجعة بما يتناسب مع طبيعة نشاط المصرف وتعقيد مسؤولياته، مع توصية الجهات المهنية بعدد يتراوح بين ثلاثة وسبعة أعضاء، في حين يشترط الدليل الليبي حدًا أدنى لأعضائها (خلاط ومصلي، 2014؛ مصرف ليبيا المركزي، 2024). ويعد انتظام اجتماعات اللجنة مؤشرًا على فاعليتها، إذ توصي لجنة تريدواي (TWC) العام 1987 بأن يكون اجتماع اللجنة على أساس ربع سنوي، وتقرير سميث Smith Report العام 2003 بعقد اجتماعات دورية لا تقل عن ثلاث إلى أربع مرات سنويًا، وهو ما أكده دليل الحوكمة المصرفية الليبي من خلال اشتراط الاجتماعات الربع سنوية على الأقل (عطية، 2018؛ مصرف ليبيا المركزي، 2024).

- **مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية**

يتجأوز الإفصاح المحاسبي التقليدي الحدود المالية ليشمل المسؤولية الاجتماعية، متضمناً معلومات مالية ووصفية تعكس التزام الشركة تجاه المجتمع، ويُعرف «بأنه تقارير مالية أو وصفية تعرض أنشطة الشركة التي تعكس وفائها بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحيط بها» (بيطار وفرحان، 2013: 15). كما يفهم «بأنه الوسيلة التي تخاطب بها الشركة أصحاب العلاقة داخليًا وخارجيًا حول أدائها الاجتماعي عبر القوائم المالية والتقارير المرفقة» (جربوع، 2007: 250).

- **المجالات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات**

في إطار المسؤولية الاجتماعية، تواجه الشركات تحديات في تحديد نطاق أنشطتها، إلا إن الأدبيات تتفق على أربعة محاور رئيسة هي: البعد البيئي، الذي يشمل الحد من التلوث والحفاظ على الموارد وترشيد الطاقة؛ وبعد الموارد البشرية، الذي يركز على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين أوضاع العاملين والتدريب والحوافز؛ وبعد المنتج أو الخدمة، الذي يتناول ضمان الجودة والسلامة والصدق في الإعلان ودعم

البحث والتطوير؛ وأخيرًا بعد المجتمع، الذي يتمثل في الإسهام الطوعي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، بما يعزز استدامة الشركة وشرعيتها الاجتماعية (العجوزي وبيوض، 2019).

- **العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية**

تؤكد الأدبيات النظرية أن لجان المراجعة تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛ إذ تشير نظرية الوكالة إلى دورها في الحد من تضارب المصالح وتحسين شفافية الإفصاح (Jensen & Meckling, 1976)، بينما ترى نظرية أصحاب المصلحة أن خصائص لجان المراجعة تسهم في ضمان موثوقية الإفصاح بما يعكس التزام الشركة تجاه المجتمع وأصحاب المصالح (Freeman, 1984). كما تبرز نظرية المؤسسات دور الضغوط التنظيمية والاجتماعية في دفع الشركات نحو تبني ممارسات إفصاح متقدمة، مع قيام لجان المراجعة بدور آلية الامتثال لهذه المتطلبات (DiMaggio & Powell, 1983). وتشير الدراسات إلى أن خصائص لجان المراجعة، مثل حجم اللجنة واستقلالية وخبرة أعضائها وتواتر اجتماعاتها، تؤثر بشكل مباشر في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛ حيث يسهم الحجم الملائم في تنوع الخبرات وتحسين الرقابة (Almashhadani & Almashhadani , 2023)، بينما تعزز استقلالية الأعضاء من فعالية الإشراف وتقليل مشكلات الوكالة وعدم تماثل المعلومات(Mohammadi et. al., 2021) كما يعكس انتظام الاجتماعات اهتمام اللجنة بمتابعة الأداء المؤسسي والإفصاح عن الجوانب الاجتماعية والبيئية (Orazalin, 2019).

- **الدور المعدل لخصائص المصرف في العلاقة بين لجان المراجعة والإفصاح عن CSR**

تشير أدبيات الحوكمة المؤسسية إلى أن فاعلية لجان المراجعة في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لا تعتمد على خصائصها الداخلية فحسب، بل تتأثر أيضًا بالسياق التنظيمي والمؤسسي للمصرف (Al-Matari et al., 2014)، وفقاً لنظرية الوكالة، تتزايد مشكلات الوكالة في المصارف الأكبر أو الأعلى مديونية، مما يعزز الحاجة إلى لجان

مراجعة أكثر فاعلية للحد من السلوك الانتهازي ودعم الإفصاح الاجتماعي (Jensen & Meckling, 1976). كما توضح نظرية أصحاب المصلحة أن المصارف الكبيرة تواجه ضغوطًا أعلى للإفصاح، الأمر الذي يعزز دور لجان المراجعة المستقلة وذات الخبرة في تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Freeman, 1984). ومن منظور النظرية المؤسسية، تميل المصارف الأكبر والأقدم إلى الالتزام بالمعايير المهنية السائدة بدرجة أكبر، بما يقوي الدور المُعدِّل لخصائص المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح الاجتماعي (DiMaggio & Powell, 1983).

وعليه، تؤدي خصائص المصرف دورًا معدلًا في هذه العلاقة، قد يعزز حجم المصرف فاعلية لجان المراجعة نتيجة ارتفاع الضغوط التنظيمية واتساع قاعدة أصحاب المصلحة (Nawaiseh, 2015). في حين يعكس عمر المصرف مستوى النضج المؤسسي واستقرار وخبرة لجان المراجعة، بما يدعم الإفصاح الاجتماعي بصورة أكبر في المصارف الأقدم ( ). كما تسهم الرافعة المالية المرتفعة في زيادة الطلب على الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات، مما يعزز الدور الرقابي لجان المراجعة وانعكاسه الإيجابي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، خاصة في المصارف مرتفعة المديونية (Multama, 2023).

1.8 الجانب العملي:

1.8.1 منهجية الدراسة

تندرج الدراسة ضمن الدراسات الكمية ذات الطابع التفسيري، حيث اعتمدت المنهج الاستنتاجي (Deductive Approach)، القائم على اختبار الفرضيات المستمدة من الأطر النظرية والدراسات السابقة باستخدام بيانات قابلة للقياس والتحقق. ويعد هذا المنهج ملائمًا لتحليل العلاقات بين المتغيرات، وفحص الدور المعدل لخصائص المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. كما استندت الدراسة إلى المنظور الوضعي، الذي يفترض إمكانية قياس الواقع التنظيمي وتفسيره في إطار علاقات سببية، مع توظيف النموذج الوظيفي في تفسير دور آليات الحوكمة، ولاسيما لجان المراجعة، في تعزيز جودة الإفصاح والمساءلة (الشريف، 2024).

كما اعتمدت الدراسة على منهجية النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM) لاختبار النموذج المفاهيمي والفرضيات البحثية، نظرًا لقدرتها على تحليل العلاقات المتزامنة بين المتغيرات الكامنة وفحص الأدوار المعدلة. كما تم استخدام تحليل العامل التوكيدي (CFA) للتحقق من صدق وثبات أدوات القياس قبل اختبار النموذج البنائي، وذلك باستخدام برنامج AMOS، بما يعزز موثوقية النتائج ودقتها.

- **مصادر جمع البيانات:**

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية بوصفها المصدر الرئيسي للبيانات، لما تتمتع به من موثوقية وموضوعية في البحوث المصرفية. وتمثلت هذه البيانات في التقارير المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها الصادرة عن المصارف التجارية الليبية، وذلك عن الفترة من 2007 إلى 2021.، والتي تعد أداة رسمية للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، بما في ذلك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ولغرض قياس مستوى الإفصاح، تم توظيف أسلوب تحليل المحتوى الكمي، وقد تم تحويل البيانات الوصفية الواردة في التقارير السنوية إلى مؤشرات كمية قابلة للتحليل الإحصائي. ويعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب شيوعًا في دراسات الإفصاح، لما يوفره من اتساق ومنهجية موضوعية في قياس المتغيرات غير المالية.

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي والبالغ عددها (22 مصرفًا، وفق تقرير 2024)، وتم اختيار عينة مكونة من سبعة مصارف متوفرة لديها البيانات المالية السنوية المطلوبة وهي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف التجارة والتنمية، مصرف السرايا، والمصرف المتحد. تمثل هذه المصارف نحو87 ٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي الليبي، وتتميز بحجم أصول ورأس مال مرتفع وانتشار جغرافي واسع، بينما استبعدت المصارف غير المتوفرة بشأنها بيانات مالية كاملة لفترة الدراسة.

● **النموذج النظري للدراسة:**

يقدم النموذج إطارًا نظريًا لتحليل الدور المعدل لخصائص المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، كما في الشكل رقم (1).

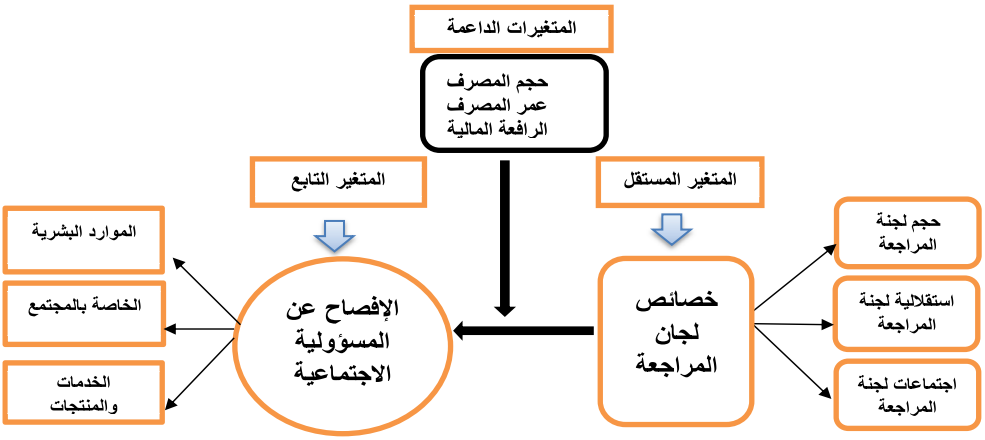

الشكل (1) يوضح كيفية قياس الدور المعدل لخصائص المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

● **متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:**

تم إجراء تعديلات على أساليب قياس بعض المتغيرات التفسيرية (المستقلة) والمتغيرات (التابعة)، والمتغيرات (الداعمة)، وذلك نظرًا للقيود المرتبطة بنوعية البيانات المتاحة، وتهدف هذه التعديلات إلى تمكين قياس أثر متغيرات خصائص لجان المراجعة على المتغير التابع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

الجدول (1) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

م	المتغيرات	الرمز	نوع المتغير	طريقة القياس	الدراسات السابقة التي استخدمت نفس طريقة القياس
.1	**الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية**	Y	تابع	تم اعتماد النظام الثنائي (0–1)، بحيث تُعطى القيمة (1) عند الإفصاح و(0) عند عدم الإفصاح	العودات، 2015
.2	**حجم لجنة المراجعة**	x_1	مستقل	عدد أعضاء لجنة المراجعة	(Othman et. al., (2014
.3	**نسبة استقلال اللجنة**	x_2	مستقل	نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي أعضاء اللجنة	Mohammed, 2018
.4	**عدد اجتماعات اللجنة**	x_3	مستقل	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	AL Matari, et al, 2014
.5	**حجم المصرف**	M_1	داعم	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	Nekhili et al., 2017
.6	**عمر المصرف**	M_2	داعم	الفترة الممتدة منذ تاريخ تأسيس المصرف حتى تاريخه	Al-Shammari et al., 2018
.7	الرافعة المالية	M_3	داعم	نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول	Wang & Sun, 2021

● **المصدر: من إعداد الباحث:**

1.8.6 صياغة وقياس مؤشر الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية

تعد عملية تحديد أنشطة المسؤولية الاجتماعية أساسًا لقياس مستوى الإفصاح الاجتماعي، إلا إنها تواجه صعوبات ناتجة عن الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة واختلافها

باختلاف الزمان والبيئة والسياق الاقتصادي والاجتماعي (العجوزي وبيوض، 2019). ورغم غياب إطار موحد للتصنيف، فقد اتفقت عدة دراسات على تصنيف أنشطة المسؤولية الاجتماعية ضمن أربعة أبعاد رئيسية هي: الموارد البشرية، المجتمع، المنتجات والخدمات، والبيئة (ياسين، 2015؛ هباش وغلاب، 2017؛ العذاري، 2017). واعتمدت الدراسة الحالية هذا التصنيف كأساس لبناء مؤشر الإفصاح، مع استبعاد البعد البيئي نظرًا لطبيعة النشاط المصرفي وضعف أثره البيئي المباشر مقارنة بالقطاعات الصناعية.

تكون مؤشر الإفصاح من ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الموارد البشرية، مساهمات المجتمع، والمنتجات والخدمات، بإجمالي 29 فقرة، جرى تطويرها بالاستناد إلى الأدبيات السابقة وعرضها على مختصين أكاديميين لضمان صدق المحتوى. ولأغراض القياس، تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لفحص التقارير السنوية للمصارف، مع التركيز على الأقسام السردية، وتم احتساب مستوى الإفصاح باستخدام معادلة مخصصة تعكس درجة التزام المصارف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Haniffa & Cooke, 2005؛ السعدأوي، 2014):

$$\text{Index disclosure} = \frac{\sum_{i=1}^{m} x_i}{\sum_{i=1}^{n} y_i}$$

M = عدد الفقرات المفصح عنها بالفعل، x_i = يعوض على الفقرات الذي تم الإفصاح عنها بواحد وبصفر في حال العكس.

$\sum_{i=1}^{m} xi$ = مجموع الفقرات التي تم الإفصاح عنها، n = عدد الفقرات الكلية لمؤشر الإفصاح.

$\sum_{i=1}^{n} yi$ = مجموع الفقرات المتوقع الإفصاح عنها. y_i = عدد الفقرات المتوقع الإفصاح عنها من قبل مصرف معين

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الدراسة:**

تم استخدام اختبار كولموجوروف – سميرنوف للتحقق من طبيعة توزيع البيانات، وأظهرت النتائج، كما هو موضح في جدول (2)، أن جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة (α= 0.05).

جدول (2) يوضح اختبار اعتدالية البيانات

م	المتغير	عدد المشاهدات	قيمة الاختبار K–S	القيمة الاحتمالية K–S
1	حجم لجنة المراجعة	105	6210.	140٠.
2	نسبة استقلال لجنة المراجعة	105	7210.	156٠.
3	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	105	0.125	097٠.

● **المصدر: من إعداد الباحث:**

● **اختبار الازدواج الخطي (Multi collinearity):**

تم التحقق من مشكلة الازدواج الخطي باستخدام مصفوفة الارتباط، وأظهرت النتائج عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة وفقًا للمعايير المعتمدة، كما هو موضح بالجدول رقم (3) (القماطي، 2018).

جدول (3) يوضح مصفوفة الارتباطات لمتغيرات خصائص لجان المراجعة

المتغيرات	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	نسبة استقلال لجنة المراجعة	حجم لجنة المراجعة
حجم لجنة المراجعة	1		
نسبة استقلال لجنة المراجعة	-0.094	1	
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	0.474	0.031	1

● **المصدر: من إعداد الباحث:**

تم الكشف عن الازدواج الخطي باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) وقيمة التسامح (Tolerance)، (القماطي، 2018)، حيث تشير قيم VIF الأكبر من 10 وقيم

التسامح المرتفعة إلى عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة، كما هو موضح بالجدول رقم (4).

جدول رقم (4): اختبار عامل التضخم والتفاوت لمتغيرات الدراسة

المتغير المستقل	الموارد البشرية Tol. / VIF	المجتمع Tol. / VIF	الخدمات والمنتجات Tol. / VIF
حجم لجنة المراجعة	1.724/0.580	1.348 / 0.742	1.147 / 0.872
نسبة استقلال لجنة المراجعة	1.016 / 0.984	1.462 / 0.684	1.348 / 0.742
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	1.712 / 0.584	1.392 / 0.718	1.216 / 0.822

● **المصدر: من إعداد الباحث:**

■ اختبار الفرضيات

● اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تنص الفرضية الأولى على H_1: **"وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجان المراجعة (حجم اللجنة، استقلالية اللجنة، عدد الاجتماعات) ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، الخدمات) في المصارف التجارية الليبية** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)".

قبل بدء التحليل الإحصائي، تم التحقق من جودة البيانات عبر إجراء التحليل العاملي التوكيدي (CFA) للمتغيرات المستقلة (خصائص لجان المراجعة) بالنسبة للمتغير التابع (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية)، وذلك كما يلي:

1. الصدق البنائي لمقياس علاقة خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

للتحقق من الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة، تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي (CFA)، مع تحديد النموذج البنائي المفترض المشار إليه في الشكل (1). أظهرت نتائج حسن المطابقة (Byrne, 2016)، أن قيمة مربع كاي منخفضة ودالة إحصائيًا عند مستوى 0.01، مما يشير إلى وجود اختلاف معنوي بين النموذج المقترح والنموذج البنائي المفترض، مع كون χ^2 أقل من 5، مما يعكس مطابقة جيدة للبيانات. كما سجلت مؤشرات (NFI، CFI، TLI)، قيمًا أكبر من 0.90، في حين كان الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) أقل من 0.08، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للنموذج البنائي المفترض لبيانات العينة، تلخص الجدول (5) نتائج هذه المؤشرات.

يوضح الجدول (5) مؤشرات حسن المطابقة لنموذج خصائص لجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المؤشر	قيمة نموذج القياس (CFA)	محك القبول
مربع كاي (χ^2)	31 $_{(0.000)}$951.	p > 0.05
درجات الحرية (DF)	11	—
مربع كاي إلى درجات الحرية (χ^2/DF)	2.8719	CMIN/DF < 5
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	0.918	NFI ≥ 0.90
مؤشر المطابقة المقارنة (CFI)	0.905	CFI ≥ 0.90
مؤشر تاكر–لويس (TLI)	0.908	TLI ≥ 0.90
الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA)	0.056	RMSEA < 0.08

Note. χ2 = chi-square; DF = degree of freedom; NFI= Normative fit index; CFI = comparative fit index; TLI = Tucker-Lewis's index; RMSEA = root mean square error of approximation.

2. نموذج القياس لعلاقة خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم التحقق من صلاحية النموذج البنائي للنموذج الكلي باستخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM) عبر برنامج AMOS v.28، لتوضيح العلاقات بين متغيرات الدراسة كما وردت في النموذج النظري (1). يعكس النموذج العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، وقد جرى تقدير النموذج ومعالجته إحصائيًا كما هو موضح في الشكل (2).

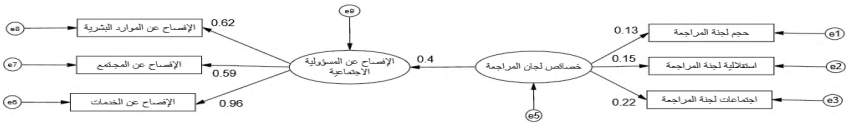

شكل (2) نموذج العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

3. تحليل المسار لنموذج القياس لعلاقة خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يبين الشكل (2) نتائج تحليل المسار (Path Analysis)، للنموذج البنائي موضحًا تفاوت الأهمية النسبية لأبعاد خصائص لجان المراجعة في تفسير فعاليتها. فقد كان عدد اجتماعات لجنة المراجعة الأعلى إسهامًا بوزن معياري بلغ (0.22)، تلاه استقلال لجنة المراجعة بوزن معياري قدره (0.15)، في حين سجل حجم لجنة المراجعة أقل إسهام بوزن معياري بلغ (0.13). أما فيما يتعلق بأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد سجل الإفصاح عن الخدمات أعلى مستوى من الإشباع بوزن معياري مرتفع بلغ (0.96)، يليه الإفصاح عن الموارد البشرية بوزن معياري قدره (0.62)، في حين جاء الإفصاح عن المجتمع في أدنى المستويات بوزن معياري بلغ (0.59)، تعكس هذه النتائج تباين درجة استجابة أبعاد الإفصاح لتأثير خصائص لجان المراجعة، وبعد التحقق من صلاحية نموذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي، تم اختبار الفرضيات من خلال النموذج البنائي والجدول رقم (6)، يوضح النتائج.

جدول (6) يوضح المسارات لنموذج علاقة خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المسار من	المسار إلى	المعاملات المعيارية	المسار من	المسار إلى	المعاملات المعيارية	الفرضيات
تأثيرات مباشرة						
حجم لجنة المراجعة	خصائص لجان المراجعة	0.13*	الموارد البشرية	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.62**	$H_{1.1}$: دعم الفرضية
استقلال لجنة المراجعة		15 .0*	المجتمع		0.59**	$H_{1.2}$: دعم الفرضية
عدد اجتماعات لجنة المراجعة		0.22*	الخدمات		0.96**	$H_{1.3}$: دعم الفرضية

*دال عند مستوى معنوية 0.05، ** دال عند مستوى معنوية 0.01

يظهر جدول (6) نتائج تحليل المسار للنموذج البنائي للعلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية لخصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف ودال إحصائيًا، حيث بلغت قيمة المسار المعياري بين المتغيرات (0.40)، وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يشير إلى علاقة مباشرة متوسطة القوة بين المتغيرين. وتعكس هذه النتيجة الدور المحوري الذي تؤديه خصائص لجان المراجعة كآلية حوكمة فاعلة في تعزيز شفافية المصارف، من خلال تحسين الإفصاح عن الموارد البشرية والمجتمع والخدمات في المصارف التجارية الليبية.

● اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على H_2: " **تؤدي خصائص المصرف (حجم المصرف، عمر المصرف، الرافعة المالية) دوراً معدلاً ذا دلالة إحصائية في العلاقة بين (حجم اللجنة، استقلالية اللجنة، عدد الاجتماعات) ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، الخدمات) في المصارف التجارية الليبية** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)».

تم اختبار الفرضية الرئيسة المتعلقة بالدور المعدل لخصائص المصرف بصورة غير مباشرة من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، وذلك باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM).

● اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

في إطار اختبار الدور المعدل لخصائص المصرف على العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، تتناول هذه الدراسة الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية. حيث تنص الفرضية ($H_{2.1}$) على أن " **يعدل حجم المصرف العلاقة بين خصائص لجان المراجعة، والمتمثلة في (حجم اللجنة واستقلاليتها وعدد اجتماعاتها)، ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، الخدمات)** في المصارف التجارية الليبية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

- **تهدف الفرضية إلى فحص ما إذا كانت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تتأثر بحجم المصرف، عبر إدراج مسار التفاعل ضمن النموذج البنائي.**

1. **الصدق البنائي لمقياس الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية**

للتحقق من الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة، تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي

(CFA)، مع تحديد النموذج البنائي المفترض المشار إليه في الشكل (1). أظهرت نتائج حسن المطابقة (Byrne, 2016)، أن قيمة مربع كاي منخفضة ودالة إحصائيًا عند مستوى 0.01، مما يشير إلى وجود اختلاف معنوي بين النموذج المقترح والنموذج البنائي المفترض، مع كون χ^2 أقل من 5، مما يعكس مطابقة جيدة للبيانات. كما سجلت مؤشرات (NFI، CFI، TLI)، قيمًا أكبر من 0.90، في حين كان الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) أقل من 0.08، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للنموذج البنائي المفترض لبيانات العينة، تلخص الجدول (7) نتائج هذه المؤشرات.

جدول (7) يوضح مؤشرات حسن المطابقة لنموذج الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المؤشر	قيمة نموذج القياس (CFA)	محك القبول
مربع كاي (χ^2)	$35.120_{(0.000)}$	$p > 0.05$
درجات الحرية (DF)	13	-
مربع كاي إلى درجات الحرية (χ^2/DF)	2.702	CMIN/DF < 5
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	0.911	NFI ≥ 0.90
مؤشر المطابقة المقارنة (CFI)	0.902	CFI ≥ 0.90
مؤشر تاكر–لويس (TLI)	0.907	TLI ≥ 0.90
الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA)	0.065	RMSEA<0.08

Note. $\chi 2$ = chi-square; DF = degree of freedom; NFI= Normative fit index; CFI = comparative fit index; TLI = Tucker-Lewis's index; RMSEA = root mean square error of approximation.

2. نموذج قياس الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

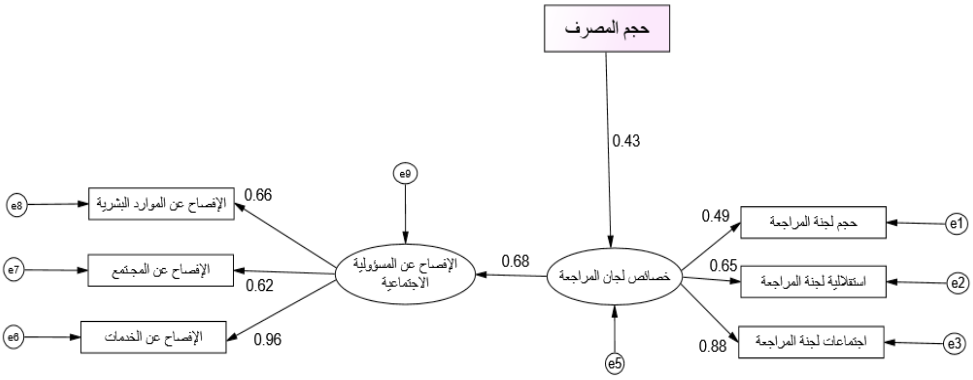

تم التحقق من صلاحية النموذج البنائي للنموذج الكلي باستخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM)، عبر برنامج AMOS v.28، لتوضيح طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة كما وردت في النموذج النظري (1). يعكس النموذج الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد جرى تقدير النموذج ومعالجته إحصائيًا كما هو موضح في الشكل (3).

شكل (3) نموذج الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن CSR

3. تحليل المسار لنموذج القياس الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم تقييم كفاءة النموذج البنائي باستخدام تحليل المسار (Path Analysis) لقياس طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة. وأظهرت النتائج، كما في الشكل (3)، تفأوت أبعاد خصائص لجان المراجعة من حيث العلاقة مع مستوى الإفصاح، فقد سجل عدد الاجتماعات أعلى وزن معياري (0.88)، يليه استقلاليتها (0.65)، وحجم اللجنة (0.49)، مع هيمنة عامل الاجتماعات. أما بالنسبة لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد سجل الإفصاح عن الخدمات أعلى مستوى (0.96)، فيما جاء الإفصاح عن المجتمع في أدنى مستوى (0.62)، مما يعكس تباين استجابة أبعاد الإفصاح لتأثير خصائص لجان المراجعة، وتؤكد هذه النتائج مجتمعة أن وجود لجان مراجعة فعالة، مدعومة بحجم مصرف ملائم، يسهم بشكل جوهري في تعزيز مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بما يدعم الشفافية والمساءلة ويعزز الثقة لدى أصحاب المصلحة في القطاع المصرفي الليبي. بعد التحقق من صلاحية نموذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي، تم اختبار فرضيات الدراسة عبر النموذج البنائي، ويبين الجدول رقم (8) اتجاهات المسارات وقيم معاملاتها ومستويات دلالتها الإحصائية.

جدول (8) يوضح المسارات والفرضيات الإحصائية الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المسار من	المسار إلى	المعاملات المعيارية	المسار إلى		المسار من	الداعم حجم المصرف	المعاملات المعيارية	الفرضيات
تأثيرات مباشرة								
حجم لجنة المراجعة	خصائص لجان المراجعة	0.49**	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.68**	الموارد البشرية	0.43**	0.66**	$H_{2.1a}$ دعم الفرضية
استقلال لجنة المراجعة		0.65**			المجتمع		0.62**	$H_{2.1b}$ دعم الفرضية
عدد اجتماعات لجنة المراجعة		0.88**			الخدمات		0.96**	$H_{2.1c}$ دعم الفرضية

* دال عند مستوى معنوية 0.05، ** دال عند مستوى معنوية 0.01

يوضح الجدول (8) نتائج تحليل المسار للنموذج البنائي الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد أظهر تحليل المسار للنموذج البنائي المعدل وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائيًا لخصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية،

حيث بلغت قيمة المسار المعياري بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (0.68)، مما يعكس قوة العلاقة المباشرة بين المتغيرين. وتشير هذه العلاقة إلى الدور المحوري الذي تؤديه لجان المراجعة كآلية حوكمة فاعلة في تعزيز ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. كما بين النموذج أن حجم المصرف يلعب دورًا معدلًا في هذه العلاقة، حيث بلغت قيمة المسار المعياري من حجم المصرف إلى خصائص لجان المراجعة (0.43)، وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يدل على أن المصارف الأكبر حجمًا تمتلك هياكل تنظيمية وموارد رقابية أكثر تطورًا، تسهم في تعزيز فعالية لجان المراجعة، ومن ثم تقوية أثرها على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

في إطار اختبار الدور المعدل لخصائص المصرف على العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، **تركز** هذه الدراسة **على اختبار** الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية. حيث تنص الفرضية ($H_{2.2}$) على أن " **يعدل عمر المصرف العلاقة بين خصائص لجان المراجعة، والمتمثلة في (حجم اللجنة واستقلاليتها وعدد اجتماعاتها)، ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، الخدمات)** في المصارف التجارية الليبية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

- تهدف الفرضية إلى فحص ما إذا كانت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تتأثر بعمر المصرف، عبر إدراج مسار التفاعل ضمن النموذج البنائي.

1 . الصدق البنائي لمقياس الدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

للتحقق من الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة، تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي

(CFA)، وفق النموذج البنائي المفترض المشار إليه في الشكل (1). أظهرت نتائج حسن المطابقة (Byrne, 2016) أن قيمة مربع كاي (χ^2) كانت منخفضة ودالة إحصائيًا عند مستوى 0.01، مع كون مربع كاي أقل من 5، مما يشير إلى مطابقة جيدة بين النموذج المقترح والنموذج البنائي المفترض. كما سجلت مؤشرات المطابقة (NFI, CFI, TLI)، قيمًا أعلى من 0.90، في حين كان الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) أقل من 0.08، مؤكدًا جودة مطابقة النموذج المقترح للبيانات، الجدول (9) يلخص هذه النتائج.

جدول (9) يوضح مؤشرات حسن المطابقة للدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المؤشر	قيمة نموذج القياس (CFA)	محك القبول
مربع كاي (χ^2)	25.255 (0.000)	$p > 0.05$
درجات الحرية (DF)	13	-
مربع كاي إلى درجات الحرية (χ^2/DF)	1.940	CMIN/DF < 5
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	0.910	NFI ≥ 0.90
مؤشر المطابقة المقارنة (CFI)	0.912	CFI ≥ 0.90
مؤشر تاكر–لويس (TLI)	0.909	TLI ≥ 0.90
الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA)	0.061	RMSEA<0.08

Note. $\chi 2$ = chi-square; DF = degree of freedom; NFI= Normative fit index; CFI = comparative fit index; TLI = Tucker-Lewis's index; RMSEA = root mean square error of approximation.

2. نموذج قياس الدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم التحقق من صلاحية النموذج البنائي للنموذج الكلي باستخدام نمذجة المعادلات

البنائية (SEM)عبر برنامجAMOS v. 28 لتوضيح العلاقات بين متغيرات الدراسة وفق النموذج النظري المستنبط من الشكل (1). يعكس النموذج الدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد جرى تقدير النموذج ومعالجته إحصائيًا كما هو موضح في الشكل (4).

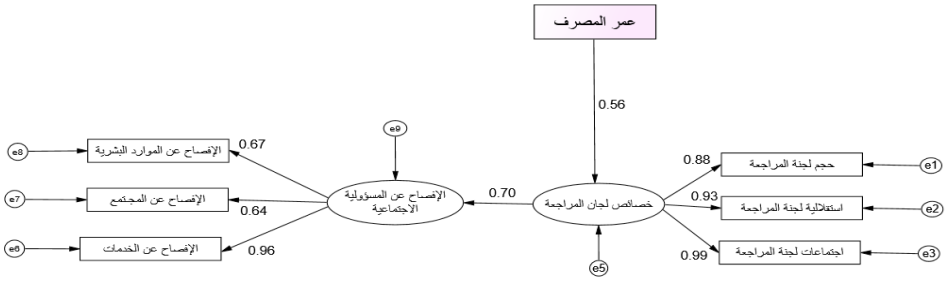

شكل (4) نموذج الدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح المسؤولية الاجتماعية

3. تحليل المسار لنموذج القياس الدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم تقييم كفاءة النموذج البنائي باستخدام تحليل المسار (Path Analysis)، بهدف فحص العلاقات بين متغيرات الدراسة. وتظهر النتائج الواردة في الشكل (4) تباين قوة العلاقات بين أبعاد خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد جاءت عدد اجتماعات لجنة المراجعة أعلى وزن معياري (0.99)، تليها استقلالية اللجنة (0.93)، ثم حجم اللجنة (0.88)، مما يعكس تباين قوة العلاقات بين أبعاد لجنة المراجعة المختلفة على مستوى الإفصاح. أما بالنسبة لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد لوحظ أن العلاقة مع بعد الخدمات كانت الأقوى (0.96)، تليها العلاقة مع الموارد البشرية (0.67)، ثم المجتمع (0.64)، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المعدل لعمر المصرف على هذه العلاقات. وتشير النتائج إلى أن العمر المصرفي يعمل كعامل تعديل يؤثر في قوة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وأبعاد الإفصاح المختلفة. بعد

التأكد من صلاحية نموذج القياس عبر التحليل العاملي التوكيدي، تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام النموذج البنائي، يوضح الجدول رقم (10) النتائج.

جدول (10) يوضح الدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المسار من	المسار إلى	المعاملات المعيارية	المسار إلى		الداعم عمر المصرف	المسار من	المعاملات المعيارية	الفرضيات
			تأثيرات مباشرة					
حجم لجنة المراجعة	خصائص لجان المراجعة	0.88**	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.70**	0.56**	الموارد البشرية	0.67**	H:2.2a دعم الفرضية
استقلال لجنة المراجعة		0.93**				المجتمع	0.64**	H: 2.2b دعم الفرضية
عدد اجتماعات لجنة المراجعة		0.99**				الخدمات	0.96**	H: 2.2c دعم الفرضية

*دال عند مستوى معنوية 0.05، ** دال عند مستوى معنوية 0.01

يوضح الجدول (10) نتائج تحليل المسار للنموذج البنائي للدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية. فقد أظهر تحليل المسار للنموذج البنائي المعدَّل وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائيًا بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث بلغت قيمة المسار المعياري بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (0.70)، الأمر الذي يعكس قوة العلاقة المباشرة بين المتغيرين. وتشير هذه النتيجة إلى الدور المحوري الذي تضطلع به لجان المراجعة بوصفها إحدى آليات الحوكمة الرئيسة في دعم وتعزيز ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية داخل المصارف.

كما يبين النموذج البنائي أن عمر المصرف يؤدي دورًا معدلًا في هذه العلاقة، فقد بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري للمتغير (0.56)، وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، حيث أسهم في تعزيز قوة ارتباط خصائص لجان المراجعة بأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ويفسر ذلك بأن المصارف ذات الأعمار التشغيلية الأطول تمتلك خبرات تنظيمية متراكمة وهياكل رقابية أكثر نضجًا، بما يعزز من فاعلية خصائص لجان المراجعة ويقوي علاقتها بمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مقارنة بالمصارف الأحدث عمرًا.

1.8.9.2.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

في إطار اختبار الدور المعدل لخصائص المصرف على العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، **تركز** هذه الدراسة **على اختبار** الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية. حيث تنص الفرضية ($H_{2.3}$) على أن **" تعدل الرافعة المالية العلاقة بين خصائص لجان المراجعة، والمتمثلة في (حجم اللجنة واستقلاليتها وعدد اجتماعاتها)، ومستوى الإفصاح عن المسؤولية**

الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، الخدمات) في المصارف التجارية الليبية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

يهدف اختبار هذه الفرضية إلى التحقق من اختلاف العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باختلاف الرافعة المالية، وذلك من خلال إدراج مسار التفاعل بينهما ضمن النموذج البنائي باستخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM) لفحص الدور المعدل للرافعة المالية.

- **تهدف الفرضية إلى فحص ما إذا كانت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تتأثر بالرافعة المالية، عبر إدراج مسار التفاعل ضمن النموذج البنائي.**

1. الصدق البنائي لمقياس الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

للتحقق من الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة، تم الاعتماد على أسلوب التحليل العاملي التوكيدي استنادًا إلى النموذج البنائي المفترض الموضح في الشكل (1). وقد أظهرت نتائج اختبار حسن المطابقة، وفقًا لمعايير (Byrne 2016) أن قيمة إحصائية مربع كاي جاءت منخفضة ودالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.01)، مع تسجيل نسبة مربع كأي أقل من (5)، وهو ما يعكس درجة ملائمة مقبولة بين النموذج المقترح والبيانات الفعلية. كما سجلت مؤشرات المطابقة المعيارية، والمقارنة، وتاكر–لويس (TLI ،CFI ،NFI) قيمًا تجاوزت الحد الأدنى المقبول (0.90)، في حين بلغ الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) قيمة أقل من (0.08)، الأمر الذي يؤكد تمتع النموذج البنائي المقترح بدرجة عالية من جودة المطابقة. ويبين الجدول (11) ملخص نتائج مؤشرات جودة المطابقة للنموذج.

جدول (11) يوضح مؤشرات حسن المطابقة لنموذج الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المؤشر	قيمة نموذج القياس (CFA)	محك القبول
مربع كاي (χ^2)	22.214 (0.000)	$p > 0.05$
درجات الحرية (DF)	13	-
مربع كاي إلى درجات الحرية (χ^2/DF)	1.709	CMIN/DF < 5
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	0.910	NFI ≥ 0.90
مؤشر المطابقة المقارنة (CFI)	0.912	CFI ≥ 0.90
مؤشر تاكر–لويس (TLI)	0.909	TLI ≥ 0.90
الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA)	0.057	RMSEA<0.08

Note. $\chi 2$ = chi-square; DF = degree of freedom; NFI= Normative fit index; CFI = comparative fit index; TLI = Tucker-Lewis's index; RMSEA = root mean square error of approximation.

2. نموذج قياس الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم التحقق من صلاحية النموذج البنائي النظري للنموذج الكلي للدراسة باستخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM) من خلال برمجية AMOS، وذلك بهدف تحليل وتفسير طبيعة العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة وفقًا للنموذج النظري المستنبط من الشكل (1). ويوضح هذا النموذج الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد تم تقديرالنموذج ومعالجته إحصائيًا والتحقق من ملاءمته، كما هو موضح في الشكل (5).

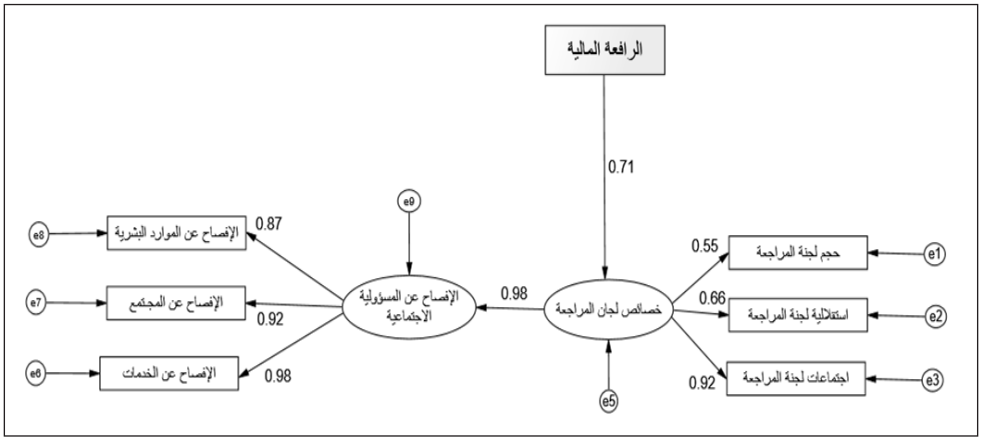

شكل (5) نموذج الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

3. تحليل المسار لنموذج القياس الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم تقييم كفاءة النموذج البنائي باستخدام تحليل المسار (Path Analysis) لفحص طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة. أظهرت النتائج الواردة في الجدول ( ) تفاوتًا ملحوظًا في قوة العلاقة بين أبعاد خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد سجل عدد اجتماعات اللجنة أعلى وزن معياري (0.92)، يليه استقلالية اللجنة (0.66)، ثم حجم اللجنة (0.55)، مما يعكس التباين في أثر كل بعد من أبعاد لجان المراجعة على الإفصاح. أما على مستوى أبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد بينت النتائج أن بعد الخدمات سجل أعلى علاقة معيارية (0.98)، يليه بعد المجتمع (0.92)، ثم بعد الموارد البشرية (0.87)، مع الأخذ في الاعتبار الدور المعدل للرافعة المالية في هذه العلاقات. وتشير النتائج بوضوح إلى أن الرافعة المالية تعمل كعامل تعديل يعزز قوة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح، مما يبرز الأهمية النسبية لكل من عدد الاجتماعات واستقلالية اللجنة في تفسير الفروق بين مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية عبر المصارف المختلفة. بعد تأكيد صلاحية نموذج

القياس عبر التحليل العاملي التوكيدي، تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام النموذج البنائي، ويوضح الجدول رقم (12) اتجاه المسارات، وقيم المعاملات المعيارية، ومستويات دلالتها الإحصائية.

جدول (12) يوضح المسارات والفرضيات الإحصائية لنموذج الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المسار من	المسار إلى	المعاملات المعيارية	المسار إلى		الداعم الرافعة المالية	المسار من	المعاملات المعيارية	الفرضيات
		تأثيرات مباشرة						
حجم لجنة المراجعة	خصائص لجان المراجعة	0.55**	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.98**	710.**	الموارد البشرية	0.87**	$H_{:2.3a}$ دعم الفرضية
استقلال لجنة المراجع		66 .0**				المجتمع	0.92**	$H_{:2.3b}$ دعم الفرضية
عدد اجتماعات		0.92**				الخدمات	0.98**	$H_{:2.3c}$ دعم الفرضية

*** عند مستوى (0.05)، ** عند مستوى دلالة (0.01).**

يوضح الجدول (12) نتائج تحليل المسار للنموذج البنائي للدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين المتغيرات. التي أظهرت وجود علاقة إيجابية قوية ودالة إحصائيًا بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح، حيث بلغ المسار المعياري (0.98)، مما يعكس

قوة التأثير المباشر ويبرز الدور الحيوي للجنة المراجعة كأحد أهم أدوات الحوكمة في تعزيز ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مع التأكيد على فعاليتها في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المصارف. كما يشير النموذج إلى أن الرافعة المالية تعمل كعامل معدل في هذه العلاقة، حيث بلغ معامل الانحدار المعياري للمتغير (0.71)، وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما ساهم في تعزيز قوة ارتباط خصائص لجان المراجعة بأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتشير هذه النتائج إلى أن المصارف ذات مستويات رافعة مالية أعلى تستفيد من قدراتها المالية في تعزيز الهياكل التنظيمية والرقابية، بما يعزز فاعلية خصائص لجان المراجعة ويزيد من تأثيرها على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

■ النتائج:

1. أظهرت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجان المراجعة، والمتمثلة في حجم اللجنة واستقلاليتها وعدد اجتماعاتها، وبين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، الخدمات)، في المصارف التجارية الليبية وذلك عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). هذه النتيجة تتفق مع ما جاءت به النظريات العلمية أبرزها نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح. كما تتسق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (Appuhami & Tashakor, 2017; Almashhadani & Almashhadani, 2023). التي أكدت الدور الإيجابي لخصائص لجان المراجعة في تحسين جودة الإفصاح. مما يعني أن خصائص لجان المراجعة تسهم بصورة جوهرية في رفع مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

2. توصلت الدراسة إلى وجود دور معدل ذي دلالة إحصائية لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). هذه النتيجة تدعم ما جاءت به النظريات العلمية، وتتوافق مع نتائج دراسة (Akasumbawa, Qoyum & Ardiansyah, 2026)

التي توصلت إلى أن حجم المصرف يعزز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وفي السياق الليبي، تكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة في ظل التباين الواضح في أحجام المصارف التجارية واختلاف قدراتها التنظيمية.

3. خلصت الدراسة إلى وجود دورٍ معدل ذي دلالة إحصائية لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده المختلفة، عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). تتوافق هذه النتيجة مع تفسير إطار النظرية المؤسسية، كما تتسق مع نتائج دراسات (Haniffa & Cooke, 2005; Haji, 2013)؛ إلى أن العمر التنظيمي يعزز العلاقة بين آليات الحوكمة وجودة الإفصاح، في المقابل، تختلف مع ما توصلت نتيجة دراسة (Loderer & Waelchli, 2010)، إلى أن التقدم في العمر قد يؤدي في بعض الحالات إلى الجمود المؤسسي وتراجع الحوافز نحو الإفصاح الطوعي، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف المنافسة أ ومحدودية المساءلة.

4. توصلت الدراسة إلى دور معدل ذي دلالة إحصائية للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). هذه النتيجة تتوافق مع جاءت به نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح، كما تتسق مع نتائج (Wang & Sun, 2022; Buallay et. al., 2020)، التي أظهرت الدراسات أن أثر لجان المراجعة على الإفصاح يكون أكثر وضوحًا في المؤسسات ذات الموارد المالية الأعلى، وفي السياق الليبي، تبرز أهمية هذه النتيجة نظرًا لتباين مستويات الرافعة المالية بين المصارف التجارية وقدراتها الرقابية، حيث تمثل الرافعة المالية عاملا يعزز تأثير خصائص لجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (**الجياش وبوسيف**، 2025).

■ **توصيات الدراسة**

1. يجب على مصرف ليبيا المركزي والجهات الرقابية ذات العلاقة بوضع إرشادات أو تعليمات تنظيمية تشجع المصارف التجارية على تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مع التأكيد على دور لجان المراجعة كآلية رقابية داخلية داعمة لهذا التوجه.
2. ضرورة الاستثمار في برامج التدريب والتأهيل المستمر لأعضاء لجان المراجعة، لا سيما في مجالات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والإفصاح غير المالي، بما يسهم في تعزيز كفاءتهم المهنية وتحسين جودة التقارير الصادرة عن المصارف.

● **الدراسات المستقبلية**

1. إجراء دراسات مستقبلية تتناول خصائص مصرفية إضافية ذات دور محتمل في تعديل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مثل هيكل الملكية.
2. دراسة الدور المشترك لآليات الحوكمة الأخرى، مثل مجلس الإدارة، لجان المخاطر، أو المراجعة الداخلية، إلى جانب لجان المراجعة، في تفسير مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

■ **المراجع:**

● **المراجع العربية:**

- أحمد، زكريا عبد السيد (2006)، "مقومات تفعيل دور لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة في الشركات المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية بجامعة بنها، المجلد (26)، العدد (1)، 905-947.
- بخيت، محمد بهاء الدين محمد (2018)، "دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 22 (4)، 940-991.

- بيطار فؤاد حسن، ف، فرحان محمود علي (2013). "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: المفهوم والمعايير"، دار الفكر الجامعي، بيروت.
- جربوع أحمد سعيد (2007) "الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية للشركات": دار وائل، عمان.
- الجياش مصطفى أحمد، بوسيف عبد الله محمد (2025) "أثر خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية العامة" مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(6)، 663-696.
- حافظ، سماح طارق أحمد (2022). "دور خصائص لجان المراجعة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية": دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 3(1)، 449–497.
- الحمود، تركي؛ الشرمان، صلاح الدين؛ قادري، سمية (2017). "أثر تركز الملكية وخصائص لجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية"، المجلة العربية للمحاسبة، 20(2) 103-141.
- خلاط، صالح ميلود، المصلي، عبد الحكيم محمد (2014)، "دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية"، المجلة الجامعية، المجلد الأول، العدد السادس عشر، جامعة الزأوية.
- السعدأوي، كريمة جمعة إبراهيم (2014). «دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بالتقارير المالية للشركات: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
- الشريف، إدريس عبدالحميد (2024). "البحث العلمي؛ الماهية؛ الفلسفة؛ المنهجيات والتقنيات"، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا.
- الصبان، محمد سمير، سليمان، محمد لطفي (2005)، "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- الصائغ أيمن عبد الرحمن، الجعيد علي محمد (2023). "خصائص المصرف ودورها في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي الليبي"، مجلة العلوم المالية والمصرفية،5، (1)،45-63.

- العجوزى، هدى محمد؛ بيوض، نجيب سالم، (2019). "أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركات الخدمات الأردنية"، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، 5(10)، 115- 137.

- العذارى، محمد عامر (2017)، "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.

- عطية، فاطمة نصر (2018). "علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية" رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

- العكاري، محمد، والجبالي، أحمد. (2023). "دور لجان المراجعة في تعزيز الحوكمة وجودة التقارير المالية في المصارف التجارية". مجلة البحوث المحاسبية، 15(2)، 45–68.

- القماطي، يوسف محمد طاهر، (2018)، "المتقدم في التحليل الإحصائي باستخدام spss"، جامعة بنغازي، منشورات مركز البحوث والاستشارات، الطبعة الأولى، بنغازي.

- المدهون، محمود؛ العشي، محمد؛ ماضي، هشام (2021)، "أثر خصائص لجنة تدقيق الحسابات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية" دراسة تطبيقية على البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 29(1).

- مصرف ليبيا المركزي. (2024). "دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي". طرابلس: مصرف ليبيا المركزي.

- هباش، مريع؛ غلاب، فاتح (2017)، "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية"، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الإسكندرية، 147-198.

- ياسين، ثائر إبراهيم (2015). "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.

● المراجع الإنجليزية:

- Akasumbawa, M. D. D., Qoyum, A., & Ardiansyah, M. (2026). Does corporate governance influence Islamic green banking disclosure? The moderating role of bank size. International Journal of Islamic Finance and Sustainable Development, 18(1), 86–106.

- Amin, S., Iqbal, J., & Makki, M. A. M. (2021). The impact of audit committee

characteristics on corporate biodiversity disclosure: An analysis of Japanese firms. *Journal of Business and Social Review in Emerging Economies*, *7*(2), 239-254.

- Appuhami, R., & Tashakor, S. (2017). The impact of audit committee characteristics on CSR disclosure: An analysis of Australian firms. *Australian Accounting Review*, *27*(4), 400-420.

- Alqatamin, R. M. (2018). Audit committee effectiveness and company performance: Evidence from Jordan. *Accounting and Finance Research*, *7*(2), 48.

- Almashhadani, M., & Almashhadani, H. A. (2023). The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Social Responsibility. *International Journal of Scientific and Management Research*, *6*(9), 93-108.

- Altuğ, S., & Feneir, H. (2019). Audit committees and corporate social responsibility disclosure: A review of empirical studies. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 19(3), 467–484

- Barzegar, G., Hasannatajkordi, M., & Malaki, D. (2019). An investigation of the audit committee characteristics effects on corporate social responsibility disclosure. *Quarterly Journal of The Iranian Accounting & Auditing Review*, *26*(1), 19-38.

- Bicer, A. A., & Feneir, I. M. (2019). The impact of audit committee characteristics on environmental and social disclosures: evidence from Turkey. *International Journal of Research in Business and Social Science*, *8*(3), 111-121.

- Bouaine, W., & Hrichi, Y. (2019). Impact of audit committee adoption and its characteristics on financial performance: Evidence from 100 French companies. *Accounting and Finance Research*, *8*(1), 92-102.

- Buallay, A. M., & AlDhaen, E. S. (2018, October). The relationship between audit committee characteristics and the level of sustainability report disclosure. In *Conference on e-Business, e-Services and e-Society* (pp. 492-503). Cham: Springer International Publishing.

- Byrne, Barbara M. (2016). Structural Equation Modeling with Amos Basic Concepts, Applications, and Programming, Third Edition published, by Routledge, 711 Third Avenue, New York, NY 10017.

- DiMaggio, P. J., & Powell, W. W. (1983). The iron cage revisited: Institutional isomorphism and collective rationality in organizational fields. *American Sociological Review*, 48(2), 147-160.

- Freeman, R. E. (1984). *Strategic management: A stakeholder approach*. Boston, MA: Pitman.

- Haji, A. A. (2013). Corporate social responsibility disclosures over time: Evidence from Malaysia. Managerial Auditing Journal, 28(7), 647-676.

- Haniffa, R. M., & Cooke, T. E. (2005). The impact of culture and governance on corporate social reporting. *Journal of accounting and public policy*, *24*(5), 391-430.

- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360.

- Li, J., Mangena, M., & Pike, R. (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. *The British Accounting Review*, *44*(2), 98-110.

- Loderer, C., & Waelchli, U. (2010). Firm age and performance. Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No. 26450.

- Matuszak, Ł., Różańska, E., & Macuda, M. (2019). The impact of corporate governance characteristics on banks' corporate social responsibility disclosure: Evidence from Poland. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, *9*(1), 75-102.

- Mohammadi, S., Saeidi, H., & Naghshbandi, N. (2021). The impact of board and audit committee characteristics on corporate social responsibility: evidence from the Iranian stock exchange. *International Journal of Productivity and Performance Management*, *70*(8), 2207-2236.

- Musallam, S. R. (2018). The direct and indirect effect of the existence of risk management on the relationship between audit committee and corporate social responsibility disclosure. *Benchmarking: An International Journal*, *25*(9), 4125-4138.

- Multama, I. (2023). The impact profitability, leverage and firm size on disclousure of corporate social responsibility. *Jurnal Informatika Ekonomi Bisnis*, 247-253.

- Nawaiseh, M. E. (2015). Do firm size and financial performance affect corporate social responsibility disclosure: employees' and environmental dimensions?. *American Journal of Applied Sciences*, *12*(12), 967.

- Nekhili, M., Nagati, H., Chtioui, T., & Nekhili, A. (2017). Gender-diverse board and the relevance of voluntary CSR reporting. *International Review of Financial Analysis*, *50*, 81-100.

- Orazalin, N. (2019). Corporate governance and corporate social responsibility (CSR) disclosure in an emerging economy: evidence from commercial banks of

Kazakhstan. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, *19*(3), 490-507.

- Othman, R., Ishak, I. F., Arif, S. M. M., & Aris, N. A. (2014). Influence of audit committee characteristics on voluntary ethics disclosure. *Procedia-social and behavioral sciences*, *145*, 330-342.

- Wang, J., & Sun, J. (2022). The role of audit committees in social responsibility and environmental disclosures: evidence from Chinese energy sector. *International journal of disclosure and governance*, *19*(1), 113-128.

- Yasin, M. Z. (2021). The Association between Audit Committee Characteristics and Corporate Social Responsibility Disclosure in GCC Countries. 41(3), 1-48.